



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية المؤسسات

من إعداد الطالب: مسعود بن كران

بـعـنـوان:

تقييم الأداء المالي باستخدام أثر الرفع المالي

دراسة حالة: شركة صيانة وخدمات السيارات
المديرية الجهوية للجنوب بورقلة (2010-2014)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 00 جوان 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رئيسا

الأستاذ/ حجاج محمد الهاشمي..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مشرفا

الأستاذ/..... - جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مناقشا

السنة الجامعية : 2015 / 2016

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي أحببني قبل أن تراني

إلى أكبر مثال للحب والحنان والتضحية

الأم الغالية

إلى من مدني بقوة وعلمي العزيمة وروح المثابرة

الأب الكريم الغالي رحمه الله

إلى كل إخوتي كل باسمه

إلى كل أصدقائي من بعيد أو من قريب وأخص بالذكر

دخيل ياسين ، زغابي يوسف ، بلعباس الهاشمي ، زوبير عبد الحاكم

إلى كل من عرفته في مسار الدراسة خاصة الثانية ماستر مالية مؤسسات

وإلى كل الأحبة الذين لم يذكرهم قلبي ولكن ذكرهم قلبي

مسعود

تشكرات

نحمد الله ونشكره على توفيقه لي لإتمام هذا العمل
ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان
لكل من ساهم بالقليل أو بالكثير في إنجازه
وأخص بالذكر الأستاذ المشرف
حجاج محمد الهاشمي

على توجيهاته الدقيقة وآرائه السديدة
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد : كماسي محمد بلخير رئيس مصلحة المحاسبة
والمالية وتسيير الميزانية و السيد : زغابي يوسف رئيس مصلحة العلاقات التجارية
بشركة صيانة وخدمات السيارات (المديرية الجهوية للجنوب بورقلة)
الذين أتاحوا ولم يبخلوا علي فرصة القيام بالتربص
و إلى كل عمال الشركة
كما لا أنسى فضل كل الأساتذة الكرام

مسعود

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الرفع المالي على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، بإعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر تقنية لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة، للمضي قدما وتحقيق أهدافها المالية خاصة، حيث سنحاول من خلال بحثنا الإجابة عن إشكالية كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام أثر الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟ أين سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي والمتمثلة في شركة صيانة وخدمات السيارات – المديرية الجهوية للجنوب بورقلة في الفترة الممتدة (2010-2014).

وخلصت الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي، عملية بالغة الأهمية، يمكن من خلالها معرفة مسار المؤسسة، كما أن تقييم الأداء المالي يتأثر بالرفع المالي، حيث وصلنا إلى أن المؤسسة محل الدراسة ركزت على الإستدانة (الديون) بنسبة أكبر مقارنة بأموالها الخاصة.

الكلمات المفتاحية:

أداء مالي ، رفع مالي ، تقييم ، مردودية مالية .

Résumé :

L'étude a un objectif de déterminer l'effet de l'augmentation de l'évaluation de l'institution économique de la performance financière de processus financier, étant donné que cette dernière est la technique pour éviter les dangers qui entravent la piste de l'entreprise, pour aller de l'avant et d'atteindre un des objectifs financiers privés, où nous allons essayer grâce à notre recherche pour répondre au problème de la façon dont l'évaluation de la performance financière en utilisant un effet de levage institution financière économique? Là où il reposera ébullition approche descriptive dans le côté théorique et examiner la situation dans le côté pratique de la société de maintenance, et des services automobiles - Direction régionale de Ouargla dans le sud de la période (2010-2014).

L'étude a conclu que l'évaluation de la performance financière, un processus très important, où ils peuvent apprendre le chemin de l'institution, et l'évaluation de la performance financière est affectée par un effet de l'augmentation, où nous sommes arrivés à cette institution à l'étude axée sur les emprunts (dette) est plus grande par rapport à leur argent propre.

Mots-clés :

Performance financière, Levier financière, évaluation, Rendement financière .

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
13	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
18	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
20	المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة
22	المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج
37	الخاتمة
40	قائمة المصادر والمراجع
43	الملاحق
59	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	نسبة الأصول الثابتة	جدول (1.2)
23	نسبة الأموال المتداولة	جدول (2.2)
23	نسب هيكلية الأصول	جدول (3.2)
24	نسبة الأموال الخاصة	جدول (4.2)
25	نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل	جدول (5.2)
25	نسبة الديون قصيرة الأجل	جدول (6.2)
26	نسب هيكلية الخصوم	جدول (7.2)
27	نسبة التمويل الدائم	جدول (8.2)
28	نسبة التمويل الذاتي	جدول (9.2)
29	نسبة قابلية التسديد	جدول (10.2)
30	نسبة الاستقلالية المالية	جدول (11.2)
31	النسب الهيكلية وفق التحليل الأفقي	جدول (12.2)
32	حساب المردودية الاقتصادية الإجمالية	جدول (13.2)
33	حساب المردودية الاقتصادية الصافية	جدول (14.2)
33	حساب المردودية المالية	جدول (15.2)
34	حساب أثر الرافعة المالية	جدول (16.2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	نسب هيكله الأصول	الشكل (1.2)
24	نسبة الأموال الخاصة	الشكل (2.2)
25	نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل	الشكل (3.2)
26	نسبة الديون قصيرة الأجل	الشكل (4.2)
27	نسب هيكله الخصوم	الشكل (5.2)
28	نسبة التمويل الدائم	الشكل (6.2)
29	نسبة التمويل الذاتي	الشكل (7.2)
30	نسبة قابلية التسديد	الشكل (8.2)
31	نسبة الاستقلالية المالية	الشكل (9.2)
32	النسب الهيكلية وفق التحليل الأفقي	الشكل (10.2)
34	المردودية المالية والاقتصادية	الشكل (11.2)
35	أثر الرافعة المالية	الشكل (12.2)

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
45	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الأصول) سنة 2010	الملحق رقم 1
46	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الخصوم) سنة 2010	الملحق رقم 2
47	جدول حسابات النتائج لشركة صيانة وخدمات السيارات سنة 2010	الملحق رقم 3
48	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الأصول) سنة 2011	الملحق رقم 4
49	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الخصوم) سنة 2011	الملحق رقم 5
50	جدول حسابات النتائج لشركة صيانة وخدمات السيارات سنة 2011	الملحق رقم 6
51	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الأصول) سنة 2012	الملحق رقم 7
52	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الخصوم) سنة 2012	الملحق رقم 8
53	جدول حسابات النتائج لشركة صيانة وخدمات السيارات سنة 2012	الملحق رقم 9
54	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الأصول) سنة 2013	الملحق رقم 10
55	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الخصوم) سنة 2013	الملحق رقم 11
56	جدول حسابات النتائج لشركة صيانة وخدمات السيارات سنة 2013	الملحق رقم 12
57	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الأصول) سنة 2014	الملحق رقم 13
58	الميزانية المالية لشركة صيانة وخدمات السيارات (جانب الخصوم) سنة 2014	الملحق رقم 14
59	جدول حسابات النتائج لشركة صيانة وخدمات السيارات سنة 2014	الملحق رقم 15

قائمة المختصرات

الرمز	التسمية باللغة الفرنسية	التسمية باللغة العربية
AE	Actif économique	الأصل الاقتصادي
CP	Capitaux propres	الأموال الخاصة
D	Dettes	الديون
CA	Chiffre d'affaires	رقم الأعمال
Réxp	Résultat d'exploitation	نتيجة الاستغلال
Rnet	Résultat net	النتيجة الصافية
EBE	Excédent brut d'exploitation	الفائض الإجمالي للاستغلال
Re	Rentabilité économique	المردودية الاقتصادية
Rf	Rentabilité financière	المردودية المالية
LF	Levier financière	الرفع المالي

توطئة:

تتعدد المؤسسات الاقتصادية نوعا وكما، لذلك أصبحت تجد صعوبة في الحفاظ على مكانتها وتقديم أداء جيد، مما يجبرها على تقييم أداؤها وهنا تأتي ضرورة تقييم الأداء لضمان نوعية ما ينتجه من معلومات مالية تستخدم لقياس فعالية وكفاءة الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

في ظل هذا المحيط المتسم بشدة التقلب، تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، محاولة بذلك التأقلم مع متغيرات المحيط لتضمن حينئذ هدفها الأسمى وهو الاستمرارية، تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة والتي هي أهداف متكاملة تحقيقها يعني تحقيق هدف الاستمرارية. ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، هل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى تقييم أداؤها، وباعتبار المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أداؤها التجاري، وأداؤها المالي، وأداؤها الإنتاجي.

ولتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه. حيث نجد أن أهم الأهداف الرئيسية للإدارة المالية هي تعظيم ثروة الملاك مما يتطلب تحليل تكلفة الأموال وكذا الهيكل التمويلي والذي من الضروري مراعاة تأثير القرارات المالية على هيكل التمويل وفي هذا الصدد فإن استخدام الرافعة المالية هو رهن أو قيد استخدام أموال الغير بما يحقق زيادة العائد على الأموال المملوكة، وكذا زيادة الأموال المستثمرة.

أ. الإشكالية:

وعلى ضوء كل هذا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- كيف يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أثر الرفع المالي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

- كيف يتم استخدام أثر الرفع المالي في المؤسسة؟

- ما تأثير الرفع المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

ب. فرضيات البحث:

وإنطلاقاً من هذه الإشكاليات ، اعتمدت الفرضيات التالية:

- عملية تقييم الأداء المالي هامة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- يؤثر الرفع المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ت. مبررات اختيار الموضوع:

وقع إختياري على هذا الموضوع دون سواه من المواضيع لجملة من الأسباب أوجزها فيما يلي:

- 1 -رغبتي وميولي في دراسة موضوع تقييم الأداء المالي لما يكتسيه من أهمية.
- 2 -معرفة تأثير المؤشرات في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات.
- 3 -التعرف على استخدام المؤسسات الاقتصادية لمفاهيم التسيير المالي على أرض الواقع.
- 4 -الإسهام في إثراء المكتبة وإفادة الطلبة فيما يخص هذا الموضوع.

ث. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف إلى مختلف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بكل من الأداء المالي والرفع المالي.
- معرفة ما مدى تأثير الرفع المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة
- تزويد المكتبة بمراجع في هذا الموضوع.

ج. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج جانب مهم من التسيير المالي في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال دراسة ومناقشة جملة من الأفكار المتعلقة بعملية تقييم الأداء المالي والرافعة المالية، بالإضافة إلى إبراز تأثير أهم المؤشرات في تقييم الأداء المالي للأنشطة على مستوى هذه المؤسسات.

ح. حدود الدراسة:

اقتصرت دراستنا على حدود مكانية وأخرى زمنية تمثلت فيما يلي:

- الحدود المكانية: تم حصر الدراسة التطبيقية في شركة صيانة وخدمات السيارات - المديرية الجهوية للجنوب بورقلة
- الحدود الزمنية: تم حصر دراستنا على الفترة الزمنية 2010-2014.

خ. المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكاليات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، تم إتباع من الناحية النظرية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقصي المصادر والمراجع كالكتب والمجلات والمؤتمرات .. بالإضافة إلى شبكة الأنترنت. أما من الناحية التطبيقية فقد تضمنت دراسة حالة شركة صيانة وخدمات السيارات - المديرية الجهوية للجنوب بورقلة في الفترة (2010-2014)، سيتم إسقاط المعارف النظرية عليها. ويتكون موضوعي هذا من فصلين:

الفصل الأول والمتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية، تطرقت فيه إلى مبحثين، يتحدث المبحث الأول عن المفاهيم العامة حول تقييم الأداء المالي وكذا الرفع المالي، أما المبحث الثاني فيتحدث عن الدراسات السابقة المتعلقة لبحتنا.

الفصل الثاني والمتعلق بالدراسة الميدانية، فقد تم تخصيصه لدراسة حالة شركة صيانة وخدمات السيارات - المديرية الجهوية للجنوب بورقلة، حيث قسم بدوره إلى مبحثين، يتضمن الأول الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل ومناقشة النتائج.

تمهيد :

إن نجاح المؤسسات وإستمرارها لا يتأتى إلا عن طريق وضع الإستراتيجيات الملائمة بالإضافة إلى تقييم أدائها والذي يعتبر شيء لا بد منه للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف المسطرة كالمحافظة على التوازن المالي .

من هنا فتقييم الأداء المالي للمؤسسة يكون بعدة طرق ، لعل أهمها استخدام أثر الرافعة المالية ولأجل توضيح ذلك ، فقد خصص الفصل النظري للتطرق إلى تقييم الأداء المالي باستخدام أثر الرفع المالي ، والذي قسم بدوره إلى مبحثين ، الأول يتطرق إلى مفاهيم حول تقييم الأداء المالي وكذا الرفع المالي ، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي و الرفع المالي

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي من بين المواضيع التي لقيت اهتماما وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة التي يشهدها العالم اليوم. فمع تزايد المنافسة المحلية والدولية وجب على مسيري المؤسسة الاقتصادية تفعيل وظائف التسيير واعتماد أدوات التسيير تتميز بالعقلانية أكثر بطريقة تسمح لهم بالاستجابة لحاجات السوق، بما يلائم طبيعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن ثم يكون لها قيمة وأهمية كبيرة في زيادة فعالية المؤسسة ورفع كفاءتها لإنتاجية من خلال تحسين الأداء المالي ويتحقق ذلك بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تعتبر عملية تقييم الأداء أهم مرحلة في عملية مراقبة التسيير، فمن خلال عملية التقييم يتم الحكم على مدى كفاءة المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي نشير إلى مفهوم الأداء المالي و الذي يعرف كالتالي:

" يعرف الأداء المالي من نظر الإدارة على انه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح و تشكيل الثروة من عنصرين رئيسين: مدى قدرة الأصل الاقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها ويتوقف ذلك على معدل دوران الأصل الاقتصادي والهامش الربحي".¹

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه " قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة بالحكم على درجة الكفاءة".²

¹ دادن عبد الغني: قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج إنذار الميكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 26.

² نفسه: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 41، 42.

كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه " قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد".³

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في:⁴

- الكشف عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج.
- توفير تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها، وذلك أن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو يشمل كل منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة البقاء والاستمرار في العمل.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة إلى تحسين مستوى أدائها.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة، وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها.

الفرع الثاني: المصادر الرئيسية للبيانات والإحصاءات اللازمة لتقييم الأداء المالي

يمكن تحديد المصادر الرئيسية للبيانات والإحصاءات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي كالاتي:⁵

- 1/ القوائم المالية والحسابات الختامية: حيث تتضمن مجموعة معلومات متكاملة تضم: الميزانية العمومية والحسابات الختامية، الكشوفات التحليلية المساعدة لها.
- 2/ المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والحسابات الختامية والكشوفات الملحقه بها: بحيث تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض الدراسة والتحليل وعقد المقارنات.
- 3/ الموازنة التخطيطية: وهي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط المؤسسة لفترة زمنية مقبلة.
- 4/ التقارير الدورية: حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.
- 5/ الاستبيانات التي تجريها المؤسسة: وهذا لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها، حيث توفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.
- 6/ الزيارات الميدانية: وهي تقوم بها الإدارة العليا في المؤسسة أو مدراء الأقسام فيها وذلك بغرض التعرف على المشاكل التي تواجهها.

³ مجيد الكرخي : تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر ، عمان ، 2007 ، ص 32 .

⁴ بن عمارة نور الدين : تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010/2009 ، ص 17 .

⁵ مجيد الكرخي : مرجع سابق ، ص ص 185 ، 186 .

- وهناك بعض الشروط الواجب توفرها في البيانات والإحصاءات اللازمة لإنجاز عملية تقييم الأداء نذكر منها:
- الدقة والمضبوطة تعبر عن الحالة تعبيراً صحيحاً وموضوعياً وواقعياً.
 - أن تكون منسجمة مع التعاريف والمفاهيم المعتمدة في أساليب وطرق تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.
 - أن يكون تبويب البيانات وطريقة عرضها ملائماً لحاجات التقويم وأغراضه وواضحة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات.
 - أن تتسم بالشمولية أي أنها تغطي كافة جوانب نشاط الوحدة وكافة متطلبات عملية تقييم الأداء.
 - أن تستوعب التغيرات التي تحدث في الأسعار وذلك باستبعاد أثر التضخم عليها.

الفرع الثالث: أهم نسب تقييم الأداء المالي

تعد النسب المالية من أكثر الأدوات استعمالاً في التحليل المالي وتقييم أداء المؤسسة، حيث توجد عدة نسب فهي تختلف باختلاف فروع ونشاط وحجم المؤسسة، ومن أهم النسب المستعملة لتقييم أداء المؤسسة ما يلي:

أولاً: النسب الهيكلية

تفسر هذه النسب العلاقة الموجودة بين الأصول والخصوم ومجموع الميزانية، ويوجد نوعان من النسب الهيكلية وتمثل فما يلي:

1- التحليل العمودي

هذا النوع من التحليل ينقسم إلى نسب هيكلية الأصول ونسب هيكلية الخصوم وذلك كما يلي:

1-1- نسب هيكلية الأصول:

ترتبط بطبيعة المؤسسة وبقطاعها الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

-*نسبة الأصول الثابتة: تعتبر هذه النسبة عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي أصول المؤسسة في تاريخ معين ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:⁶

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

*- نسبة الأصول المتداولة: تقيس هذه النسبة قدرة المشروع على تشغيل الأموال في الأنشطة الجارية وتحدد وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{أجمالي الأصول}}$$

⁶ ناصر دادي عبدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار الحمدي العامة، الجزائر، 1998، ص 52.

2-1- نسبة هيكله الخصوم: تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة وذلك بتوضيح مدى ميول المؤسسة إلى الديون سواء طويلة أو قصيرة الأجل وتمثل فيما يلي:⁷

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \text{رأس المال الخاص} / \text{إجمالي الخصوم}$$

$$\text{نسبة الديون طويلة و متوسطة الأجل} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون متوسطة الأجل} / \text{إجمالي الخصوم}$$

$$\text{نسبة الديون القصيرة الأجل} = \text{الديون القصيرة الأجل} / \text{إجمالي الخصوم}$$

2- التحليل الأفقي

ينقسم التحليل الأفقي إلى مجموعة نسب وهي:

2-1- نسبة التمويل الدائم: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

2-2- نسبة التمويل الذاتي: تبين هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وتعطي بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{رأس المال الخاص} / \text{الأصول الثابتة}$$

2-3- نسبة قابلية التسديد: يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \text{مجموع الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

2-4- نسبة الاستقلالية المالية: تتعلق هذه النسبة بمدى تغطية المؤسسة فهي تعكس الاستقلالية المالية للمؤسسة وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت المؤسسة مستقلة ذاتيا.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأموال الدائمة}$$

ثانيا: نسب السيولة

الغرض من استخدام نسب السيولة هو قياس مقدرة المؤسسة على الوفاء لالتزاماتها قصيرة الأجل (خصومها المتداولة)

مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة) وبدون خسارة.

⁷ بن عمارة نور الدين: مرجع سابق، ص ص 115، 116.

وهناك نوعين من نسب السيولة الشائعة الاستخدام يطلق على الأولى نسبة التداول بينما يطلق على الثانية نسبة السيولة السريعة.⁸

1/ نسبة التداول: تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على مواجهة أو سداد الخصوم المتداولة ويتم حساب نسبة التداول كما يلي:

$$\text{نسب التداول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

2/ نسبة السيولة السريعة: تحسب نسبة السيولة السريعة بقسمة مجموع الأصول المتداولة مطروحا المخزون السلعي على قيمة الخصوم المتداولة وذلك كما يلي:⁹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ثالثا: نسب الربحية

تعتبر هذه النسبة إحدى المؤشرات الرئيسية التي تستخدمها لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، باعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المشروع على تحقيق الأرباح. ومن بين نسب الربحية نجد ما يلي:¹⁰

- نسبة ربحية الأصول: حيث تمثل هذه النسبة ما تعطيه وحدة نقدية واحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة} \times 100}{\text{مجموعة الأصول}}$$

- نسبة ربحية الأموال الخاصة: تعد هذه النسبة من أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية} \times 100}{\text{الأموال الخاصة}}$$

رابعا: نسب النشاط

تقيس نسب مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى كفاءة في إدارة الأصول. ومن أهم نسب النشاط وأكثرها شيوعا ما يلي:

- معدل دوران الأصول: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في الاستغلال تلك الأصول، ويتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول.¹¹

⁸ جمال الدين مرسي ، أحمد عبد الله اللحلح : الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 156 .

⁹ عاطف وليم اندراوس : التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 89 .

¹⁰ مبارك لسوس : التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 51 .

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

- معدل دوران رأس المال العامل: تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها ويتم حسابه كما يلي:

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

- معدل دوران البضاعة: يقصد بعدد مرات دوران البضاعة عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعها، ويتم احتسابها حسب المعادلة التالية:¹²

معدل دوران البضاعة = كلفة البضاعة المباعة / معدل رصيد البضاعة

حيث يدل معدل الدوران المرتفع مؤشرا على قدرة الإدارة على إبقاء المخزون في أدنى مستوى له وكذلك قدرتها على تصريف البضائع بسرعة، أما نسبة الدوران المنخفضة تدل على عدم كفاءة المؤسسة على إدارة المخزون وزيادة غير مبررة في حجم المخزون.

- معدل فترة التحصيل: يمكن تعريف فترة التحصيل بأنها عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم من الحسابات المدينة في فترة معينة بافتراض عدم زيادتها و بافتراض إلتزام المدينين بالدفع في المواعيد المتفق عليها ويتم حسابها بالشكل التالي:

معدل فترة التحصيل = معدل رصيد الحسابات المدينة / معدل المبيعات اليومية

المطلب الثاني: الرافعة المالية أو الرفع المالي

الرفع المالي في الإدارة المالية هو استخدام التكاليف الثابتة أو ما يسمى الدين في الهيكل التمويل من أجل تعظيم العائد على حقوق المساهمين، وان كمية الرفع في الهيكل المالي هي مزيج المستخدم من أموال الدين والملكية في الهيكل المالي للمؤسسة ويمكن أن يؤثر بصورة كبيرة على قيمة المؤسسة، وعلى العائد المتوقع ويشمل كل مجالات الرفع الكلي، الرفع التشغيلي، الرفع المالي، هذا الأخير هو الذي سيتم التطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الرفع المالي

- ✓ الرفع المالي هو استخدام الاستدانة لزيادة القدرة على الاستثمارية للمؤسسة، سوء كانت مؤسسة معنوية أو شخصية
- ✓ الرفع المالي هو نسبة القروض إلى مجموع الخصوم، أي اعتماد المؤسسة على الاقتراض من القطاعات المالية والمصرفية في سد احتياجات المالية وبالتالي تكون التكاليف ثابتة لديها في هذه الحالة، هي فوائد مدفوعة، أما إذا كانت الشركة

¹¹ منير ابراهيم هندي : الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر) ، الطبعة الخامسة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 80 .

¹² مفلح عقل : مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 216.

تطرح أسهم ممتازة لسد احتياجاتها فان التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة ستقوم الشركة بدفعها إلى المساهمين الممتازين وذلك لأن الأسهم الممتازة مضمونة ومحدودة.¹³

✓ يعرف " ويستون برجهان " الرفع المالية أو عامل الرفع المالي على أنه نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول أو إجمالي قيمة الشركة.

✓ أما " إبراهيم هندي " فعرف الرفع المالي على أنه درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات دخل ثابت (سوء كانت قروض أو سندات أو أسهم ممتازة) مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها.

الفرع الثاني: أثر الرفع المالي و الصياغة الرياضية له

أولاً - أثر الرفع المالي

✓ يقيس تأثير الاستدانة على المردودية المالية، إذن هو يوضح الشروط التي تستطيع من خلالها المؤسسة تحسين الأموال الخاصة (المردودية المالية) بواسطة الاستدانة داخل هيكل مالي.¹⁴

✓ وهو أيضا يفسر الرفع المالية والمردودية المالية بدلالة كلا من المردودية المالية وتكلفة الديون، أي أثر الاستدانة على الأموال الخاصة وتتوقف على الهيكل المالي للمؤسسة يعني مدى نسبة زيادة الأرباح ناتجة عن استخدام أموال الغير (الافتراض) في عمليات المؤسسة من أجل تمويل الاحتياجات المالية.

✓ كما أن الرفع المالي يوضح مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل المردودية لأصل اقتصادي وتكلفة الديون، فهي مقدار يترجم المردودية الاقتصادية إلى المردودية المالية.¹⁵

ومنه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن أثر الرفع المالية يتجلى أما عملية الاستدانة التي تقوم بها المؤسسة واستثمار هذه الأموال في مشاريع مربحة تدر أرباح تغطي تكاليف المالية للديون وتفوقها.

ثانياً - الصياغة الرياضية لأثر الرفع المالي

تحدد علاقة أثر الرفع المالي من خلال المتغيرات التالية:

النتيجة العملياتية $Roper$ ، النتيجة الصافية $Rnet$ ، المردودية الاقتصادية Re ، المردودية المالية Rf ، الأموال الخاصة Cp ، الاستدانة D المصاريف المالية (تكلفة الاستدانة) i ، معدل الضريبة IBS .

¹³ بسام محمد الآغا : أثر الرفع المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد الاستثمار ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2005 ، ص 75 .

¹⁴ تير زغود : محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2009 ، ص 45 .

¹⁵ دادن عبد الغني وآخرون : دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كاستراتيجية للنمو الداخلي ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، المعهد الإسلامي ، 25-28 ماي 2003 ، ص 10 .

من خلال العلاقة الرياضية النتيجة الصافية بدلالة النتيجة العملية.¹⁶

من خلال العلاقة رقم 1 يمكن توضيح أثر الرافعة المالية من خلال النتيجة الصافية والنتيجة العملية:

$$= Re * \left(\frac{Cp+D}{Cp} - \frac{i-D}{Cp+D} + \frac{Cp+D}{Cp} \right) * (1 - IBS)$$

$$= (Re * \frac{Cp+D}{Cp} - \frac{i-D}{Cp+D}) * (1 - IBS)$$

$$Rf = Re + [(Re - i) * \frac{D}{Cp}] * (1 - IBS) \rightarrow 2$$

حيث ومن العلاقة:

(Re - i) الهامش بين المردودية والإستدانة

$\frac{D}{Cp}$ الرافعة المالية

$(Re - i) * \frac{D}{Cp}$ أثر الرافعة المالية

فيكون لدينا: المردودية المالية = المردودية الإقتصادية + أثر الرافعة المالية

وبالتالي: أثر الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الإقتصادية

¹⁶ بن دومة سماح : أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2015 ، ص 10.

الفرع الثالث: تحليل أثر الرافعة المالية

من خلال الصياغة الرياضية لأثر الرفع المالي يتضح أن للضريبة أثر واضح في حسابه حيث اللجوء إلى عملية الاستدانة تؤدي إلى تدني الوعاء الضريبي، وهذا بطبيعة الحال يتم من خلال طرح الفوائد من الأرباح قبل حساب الضريبة، ومن أجل أن تحقق المؤسسات وفورات الضريبة تفضل التمويل بالاقتراض بدلا من التمويل أو استعمال أموالها الخاصة.¹⁷ يتجلى الهدف من حساب الرفع المالي في دراسة أثر الاستدانة على المردودية المالية، حيث قد يكون للاستدانة أثر إيجابي على المردودية المالية، كما لا يمكن أن يهمل الأثر السلبي له، يختلف من مؤسسة إلى أخرى ويتم توضيح ذلك من خلال الحالات التالية:

أ - حالة مؤسسة عديمة الاستدانة: هي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع ، يعني أن المؤسسة تمول احتياجاتها المالية حصرا بواسطة التمويل الذاتي، والرفع في رأس المال:

$$D=0 \rightarrow i = 0 \rightarrow R_f = [R_e + (R_e - 0) * 0/C_p] * (1-IBS)$$

$$R_f = R_e * (1 - IBS)$$

إذن:

في هذه الحالة، لا يوجد أثر الرفع المالي، بالتالي المردودية المالية تتساوى مع المردودية الاقتصادية بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح.

ب - حالة المؤسسة المستدينة: تعد عملية الاقتراض من أهم مصادر التمويل، كما أن الاستدانة تساهم في تحسين المردودية المالية بصفة خاصة ومستويات المردودية الكلية. هنا يجب التمييز بين حالات يمكن أن تقع فيها المؤسسة:¹⁸

1 - حالة المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة: في هذه الحالة يكون الرفع المالي غير صالح للمؤسسة أي بزيادة

الاعتماد على قروض تؤدي إلى انخفاض المردودية المالية ويسجل هذا الانخفاض من خلال زيادة المصاريف المالية.

$$(R_e - i) < 0 \rightarrow R_f = (R_e - i) * D/C_p > 0$$

ومن خلال هذا العلاقة ، يكون أثر الرفع المالي سالب.

¹⁷ بن دومة سماح : مرجع سابق ، ص 12.

¹⁸ بن عزوز إيمان : تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات الرفع المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2010 ، ص 66.

2- حالة المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة: في هذه الحالة نفس حالة انعدام الاستدانة أي أن المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، وبتالي الرفع المالي يكون بدون أثر على المردودية المالية.

3- حالة المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة: عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الاستدانة في هذه الحالة يكون الرفع المالي في صالح المؤسسة، نظرا للأثر الإيجابي للمؤسسة:

$$(R_e - i) > 0 \rightarrow R_f = (R_e - i) * D/Cp > 0$$

إذن يمكن تحسين مردودية المالية، بزيادة الرفع المالي، D/Cp أي يمكن زيادة للحوء إلى الاستدانة يؤدي إلى زيادة المردودية المالية.

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة لأثر الرفع المالي

- المبالغة في بعض الأحيان في معدلات الفائدة، يؤدي إلى المبالغة في أثر الرفع المالي الذي تم احتسابه على أساسها؛
- الاعتماد على المردودية الاقتصادية والمردودية المالية من الناحية المالية تعتبر محدودة الاستعمال، لأنها تعتمد على أساس محاسبي فهي لا تؤخذ عنصر المخاطرة في عين الاعتبار، ومنه لا يمكن أن يخدمها لوحدهما المؤسسة، ومنه واعتماد عليها يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة بالنسبة للمؤسسة؛
- مؤشر الرفع المالي يخدم المؤسسة في حالة المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، ومن خلال المؤشر يظهر أن تكلفة معدل تكلفة الاستدانة ثابت دائما وهي منطقي؛
- التضارب بين المصالح كل من المساهمين والمقرضين حيث يبحث كل منهما على تحقيق مصلحته الخاصة والتي تتمثل في تعظيم ثروته؛
- رغم أن المؤشر اثر الرفع المالي يحدد اثر الاستدانة على مردودية المالية إلا أنه لم يضيع حدود للاستدانة (نسبة الديون المثلى) التي يمكن من تحقيق أهداف المؤسسة، حيث كما ذكر سابقا أن لجوء المؤسسة إلى الاستدانة لا يعني دائما زيادة المردودية المالية بل قد تتعرض المؤسسة جراء ذلك إلى مخاطر عديدة من بينها مخطر الإفلاس.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الفرع الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى:

✓ دراسة بعنوان: " تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة خلال الفترة الممتدة (2007-2010)، قامت بها الباحثة عباز مريم وهي عبارة عن مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، سنة 2012، وتدور الإشكالية حول كيفية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات الرفع المالي، وتهدف الدراسة إلى معرفة مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه وأهمية تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرار ومن أجل معالجة الموضوع اعتمدت الباحثة على التحليل الوصفي في الدراسة في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فاستخدمت دراسة وفي الأخير تتلخص الدراسة أن مؤشرات الرفع المالي تعمل على تقدير وإبراز التغير الذي يحدث في رقم الأعمال عند تغير حجم التكاليف الثابتة التشغيلية، واهتمت بتطبيق النسب المالية، كما ركزت على مؤشرات الرفع المالي دون التطرق إلى مؤشرات التحليل النقدي.

الدراسة الثانية:

✓ دراسة بعنوان: " تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي " دراسة ميدانية لمؤسسة قنوعة وإخوانه بتقرت خلال الفترة (2009-2013)، قامت بها الباحثة حجاج فتحية وهي عبارة عن مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، سنة 2014، وتدور إشكالية الدراسة على مدى تأثير مؤشرات التحليل المالي في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتعرف على مؤشرات التحليل المالي ومحاولة تطبيقها ثم تحليلها وتفسيرها وإمكانية الاستفادة من مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام دراسة حالة مؤسسة المطاحن لإنتاج وتسويق الفرينة والسميد وتم إتباع المنهج الوثائقي (الميزانية وجدول حسابات النتائج) خلال الفترة (2009-2013)، وتتلخص النتائج المتوصل إليها إلى أن الاعتماد على مؤشرات التحليل في عملية تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة للمؤسسة من خلال التوازن المالي للمؤسسة وكذا مدى قدرتها على توليد التدفقات النقدية ومدى الاعتماد عليها من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

الدراسة الثالثة:

✓ دراسة بعنوان: " تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية "، قام بها الباحث مشعل جهم المطيري وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2011، وتهدف الدراسة إلى التعرف

- على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، وذلك بدراسة مقومات ومعايير الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في المؤسسة، وذلك من جهة المديرين الماليين والمحاسبين في المؤسسة، وتكونت عينة الدراسة من 284 من المديرين الماليين والمحاسبين في هذه الشركات الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات: الثانوية والأولية، والتي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبيان، كما استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS). وتوصلت نتائج الدراسة إلى:
- وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها المدير المالي والمحاسب العامل في مؤسسة البترول الكويتية والأداء المالي.
 - أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.
 - أن هناك علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.
 - وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات المدير المالي والمحاسب العامل في مؤسسة البترول الكويتية.
 - وجود علاقة بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

الفرع الثاني: موقع دراستنا من الدراسات السابقة باللغة العربية

- بالنسبة لدراسة (عباز مريم 2012): تطرقت إلى معرفة مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه وأهميته ودوره في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة ليند غاز خلال الفترة (2007 - 2010)
- تختلف دراستنا كونها تهدف إلى معرفة أهمية التقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي دراسة حالة شركة صيانة وخدمات السيارات المديرية الجهوية بورقلة خلال الفترة (2010 - 2014).
- بالنسبة لدراسة (حجاج فتحية 2014) تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة عملية تقييم الأداء المالي والتعرف على مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قنوعة وإخوانه خلال الفترة (2009 - 2013)
- أما دراستنا تهدف إلى معرفة عملية التقييم الأداء المالي وذلك من خلال حساب أهم النسب لتقييم الأداء المالي لشركة صيانة وخدمات السيارات المديرية الجهوية بورقلة خلال الفترة (2012 - 2013).

- بالنسبة لدراسة (مشعل جهزي المطيري 2011) تطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أداءها المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في المؤسسة البترولية الكويتية لعينة من المؤسسات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.
- تختلف دراستنا في كونها تهدف إلى معرفة عملية تقييم الأداء المالي وحساب أهم نسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي كما تختلف من ناحية الدراسة وهي دراسة لشركة صيانة وخدمات السيارات المديرية الجهوية بورقلة خلال الفترة الممتدة (2010 – 2014).

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الفرع الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

✓ دراسة بعنوان: " Evaluation De La performance Financière "

Et Environnement ement Responsables Américains .

قام بها الباحث Fayçal Bennouna Louridi، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة كيبك في مونتريال، نوفمبر 2008. وتدور إشكالية الدراسة حول مدى تأثير دمج البعد الاجتماعي أو البيئي في القرارات الاستثمارية على تقييم الأداء المالي، وتهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كان سوق الولايات المتحدة الأمريكية يدفع قسطا عند اختيار المستثمر الاستثمار من خلال دمج معايير المسؤولية الاجتماعية. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بمقارنة بين كل من:

- الأداء المالي للصناديق الاجتماعية أو البيئية مع الصناديق الاستثمارية المشتركة التي لا تأخذ في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية أو البيئية.
- مؤشر السوق العام (S&500) مع مؤشر الأداء الاجتماعي أو البيئي (ISD400).
- تقييم الأداء المالي مع مؤشرات السوق محددة مع توزيع الأصول نفسه.
- الأداء المالي من خلال جمع بين الصناديق التقليدية المماثلة والمتوفرة في السوق مع توزيع الأصول نفسه وأحجام مماثلة من جهة، وجمع بين الصناديق الأخرى من قبل نفس المؤسسة، تم استخدام المعايير التقليدية للأداء المالي: نسبة ترينور، نسبة شارب، نسبة سورتبون.

وتتلخص نتائج الدراسة أن سوق الولايات المتحدة الأمريكية لا يعطي قسطا للمستثمرين لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وأن الاستثمار مع الاعتبارات الاجتماعية و البيئية لا يولد تكاليف إضافية.

الدراسة الثانية:

✓ دراسة بعنوان: " Evaluation de la performance Financière d'une Entreprise : cas de La SAR " ،

قامت بها الباحثة Aminata Fall وهي عبارة عن مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتسيير مالي، المركز الإفريقي للدراسات العليا في التسيير، سنة 2014، وتدور الإشكالية ما إذا كانت للمؤسسة الإفريقية للتكرير القدرة المالية لتحقيق بفعالية وكفاءة المردودية المرجوة من حسابات مرسلي ومستقبلي المعلومات المالية والمحاسبية، وتهدف الدراسة إلى تقدير وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإفريقية للتكرير من حيث الربحية المالية والقدرة على رضا العملاء وتقييم الإدارة الفعالة للأداء التنظيمي واستخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما في الجانب العملي فقد تم حساب المؤشرات الخاصة بالأداء المالي، اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، كما تلخصت الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي الكلي للمؤسسة الإفريقية للتكرير سالباً، حيث أن معظم النسب كانت منخفضة بين سنتي 2011 و 2012، كما أنه بالرغم من ضعف مؤشرات المردودية وانخفاضها في هذه الفترة إلا أن رقم أعمالها كان عال بالإضافة إلى تحقيق نتيجة صافية موجبة.

الفرع الثاني: موقع دراستنا من الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- بالنسبة لدراسة (Fayçal Bennouna louridi 2008)، تهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كان سوق الولايات المتحدة الأمريكية يدفع عند اختيار المستثمر الاستثمار من خلال دمج معايير المسؤولية الاجتماعية من خلال مقارنة بين الأداء المالي.
- تختلف دراستنا في كونها تهدف إلى عملية تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرار دراسة حالة شركة صيانة وخدمات السيارات المديرية الجهوية بورقلة خلال الفترة (2010 – 2014)
- بالنسبة لدراسة (Aminata Fall 2014) تهدف الدراسة إلى تقدير وتقييم الأداء المالي وتقييم الإدارة الفعالة للأداء التنظيمي.
- تختلف دراستنا كونها تهدف إلى تقييم الأداء المالي لشركة صيانة وخدمات السيارات المديرية الجهوية بورقلة وحساب النسب المالية للأداء المالي خلال الفترة (2010 – 2014).

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل والذي خصص للأدبيات النظرية للدراسة، والمتعلقة أساساً بمفهوم تقييم الأداء المالي والرفع المالي في المبحث الأول من الفصل، حيث نستخلص أن عملية تقييم الأداء المالي لا تكون رشيدة إلا إذا تم اختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة، وأن أثر الرفع المالي يظهر حسب عنصرين قبل الضريبة وبعدها، إلا أن هذا لا يلغي دور الوفورات الضريبية المحققة بفعل لجوء المؤسسة إلى الإستانة.

أما المبحث الثاني، فقد خصص للدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال عرض الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لكل من عملية تقييم الأداء المالي وكذا الرفع المالي بالنسبة

للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع وهذا عن طريق إجراء دراسة تطبيقية على شركة

صيانة وخدمات السيارات - المديرية الجهوية للجنوب بورقلة - في الفترة من 2010 إلى 2014، من خلال دراسة أثر

الرفع المالي في تقييم الأداء المالي.

ومن هنا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

- المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

تعتبر الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسات مهمة بالنسبة لكل دراسة من حيث جمع المعطيات ودراستها وتحليلها مما يساعد الباحث على الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية ومصداقية، هذا فسأنتطرق في هذا المبحث إلى الطرق والأدوات المستخدمة في البحث محل الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التطرق إلى عينة الدراسة وكذا متغيرات الدراسة وطرق جمع المعطيات، بالإضافة إلى تلخيص هذه المعطيات المجمعة.

الفرع الأول: عينة الدراسة

لقد تم اختيار " شركة الصيانة وخدمات السيارات - المديرية الجهوية بالجنوب " تكتب اختصارا بالحروف اللاتينية "MPV-DRS Ouargla" تمارس نشاط تقديم خدمات النقل وصيانة المركبات وبيع قطع الغيار، وهي شركة فرعية ذات أسهم وبرأس مال يقدر بـ 119000000 دج، تعود ملكيتها إلى القطاع العام بنسبة 100% تابعة لمجمع سونلغاز بشكل كامل لها مديرية جهوية للجنوب مقرها بمدينة ورقلة.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات

أولاً: متغيرات الدراسة

- من خلال ما تم التطرق إليه، فإن موضوع الدراسة يتضمن متغيرين أساسيين هما:
- الرفع المالي: ويعتبر في بحثنا متغيراً مستقلاً، سنحاول دراسة أثره بالنسبة لتقييم الأداء المالي في مؤسسة صيانة وخدمات السيارات - المديرية الجهوية بورقلة في الفترة (2010-2014).
 - الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: سنحاول تقييمه باستخدام أثر الرفع المالي باستخدام جداول حسابات النتائج وميزانيات المؤسسة في الفترة (2010-2014).

ثانيا: طريقة جمع المعطيات:

لغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، فقد تم تجميع المعطيات اللازمة للدراسة عن طريق مصدرين أساسيين هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية والتي تمس بحثنا موضوع الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

1. المصادر الأولية: حيث تم جمع المعطيات اللازمة للدراسة من خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين، بالإضافة إلى جداول حسابات النتائج وميزانيات الشركة محل الدراسة في الفترة (2010-2014).
2. المصادر الثانوية: وتمثلت في مجموعة المنشورات والبحوث العلمية والمقالات، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوعنا، وكذا مواقع الانترنت المختلفة.

الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة

لقد تم تلخيص المعطيات المجمعة في دراسة تقييم الأداء المالي باستخدام اثر الرفع المالي عن طريق فحص الوثائق والمتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانيات، بالإضافة إلى مناقشة كل من مدير المؤسسة ورئيس مصلحة المحاسبة والمالية ومراقبة التسيير لإعطاء صورة واضحة عن الموضوع محل الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة من خلال التطرق إلى أهم الأدوات وكذا البرامج المستعملة في هذه الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

أولاً: المقابلة: حيث تم مقابلة رئيس مصلحة المحاسبة والمالية ومراقبة التسيير بالشركة، أين عرض كلا من جدول حسابات النتائج وميزانيات الشركة خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى طرح مجموعة من التساؤلات حول الموضوع

ثانياً: الملاحظة: حيث تم من خلالها فحص الوثائق المالية والمتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانيات، بالإضافة إلى المعاينة الميدانية لبعض مصالح الشركة محل الدراسة.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة

بالنسبة للدراسة فقد تم استخدام برنامج الجداول ميكروسوفت أكسل (Microsoft Excel 2007)، والذي يعتبر من أهم البرامج المستخدمة في مثل هذه الدراسات لما لها من تحاليل وحسابات مختلفة، بالإضافة إلى الرسوم البيانية وغيرها من الاستعمالات المحاسبية أو المالية.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

بعدما تطرقنا في المبحث الأول إلى الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة، ها هنا سنتطرق إلى عرض وتحليل النتائج وتفسيرها بالإضافة إلى مناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة حالة الشركة محل الدراسة في الفترة المدروسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج

سيتم في هذا المطلب، عرض تحليل نتائج دراسة شركة صيانة وخدمات السيارات – المديرية الجهوية للجنوب بورقلة في الفترة (2010-2014).

الفرع الأول: دراسة نسب الهيكل المالي للمؤسسة

أولاً: التحليل العمودي للنسب الهيكلية

1. نسب هيكلية الأصول:

أ.نسبة الأصول الثابتة:

الجدول رقم (2-1): يمثل نسبة الأصول الثابتة

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
39994221	35983414	12240627	14544845	11721598	الأصول الثابتة
383180152	306829790	280192900	224012995	215938783	إجمالي الأصول
% 10.43	% 11.72	% 4.36	% 6.49	% 5.42	نسبة الأصول الثابتة

ب.نسبة الأصول المتداولة:

الجدول رقم (2-2): يمثل نسبة الأصول المتداولة

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
343185931	270846376	267952273	209468150	204217185	الأصول المتداولة
383180152	306829790	280192900	224012995	215938783	إجمالي الأصول
% 89.56	% 88.27	% 95.63	% 93.50	% 94.57	نسبة الأصول المتداولة

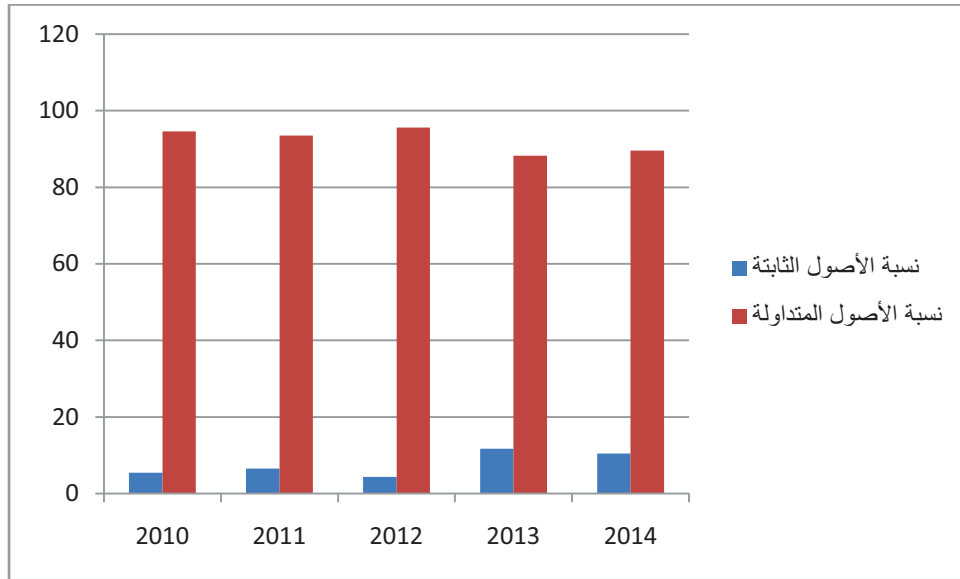
الجدول رقم (2-3): يمثل نسب هيكله الأصول

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
% 10.43	% 11.73	% 4.36	% 6.49	% 5.42	نسبة الأصول الثابتة
% 89.56	% 88.27	% 95.63	% 93.50	% 94.57	نسبة الأصول المتداولة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأصول الثابتة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة الأصول المتداولة الكبيرة، حيث في سنة 2010 بلغت نسبة الأصول الثابتة 5.42 % ، بينما نسبة الأصول المتداولة قدرت بـ 94.57 % ، وفي سنة 2011 فقد بلغت نسبة الأصول الثابتة 6.49 % ، في حين أن نسبة الأصول المتداولة بلغت 93.50 % ، أما في سنة 2012 فقد انخفضت نسبة الأصول الثابتة مقارنة بسنة 2011 والتي بلغت 4.36 % ، بينما نسبة الأصول المتداولة كانت 95.63 % وفي سنة 2013 ارتفعت نسبة الأصول الثابتة إلى 11.72 % ، بينما نسبة الأصول المتداولة فقد انخفضت إلى 88.27 % وفي سنة 2014 وصلت نسبة الأصول الثابتة إلى 10.43 % ، أما نسبة الأصول المتداولة فقد بلغت 89.56 %.

الشكل رقم (2-1): يمثل نسب هيكله الأصول



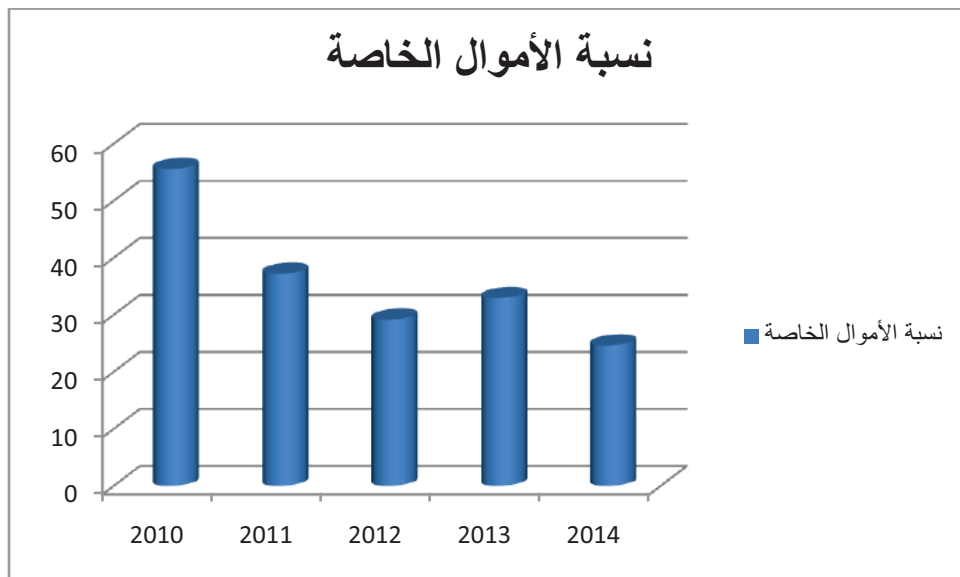
2. نسبة هيكله الخصوم:

أ. نسبة الأموال الخاصة:

الجدول رقم (2-4): يمثل نسبة الأموال الخاصة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
رأس المال الخاص	120006207	83319577	81697467	101012600	94362534	
إجمالي الخصوم	215938783	224012995	280192900	306829790	383180152	
نسبة الأموال الخاصة	% 55.57	% 37.19	% 29.15	% 32.92	% 24.62	

الشكل رقم (2-2): يمثل نسبة الأموال الخاصة

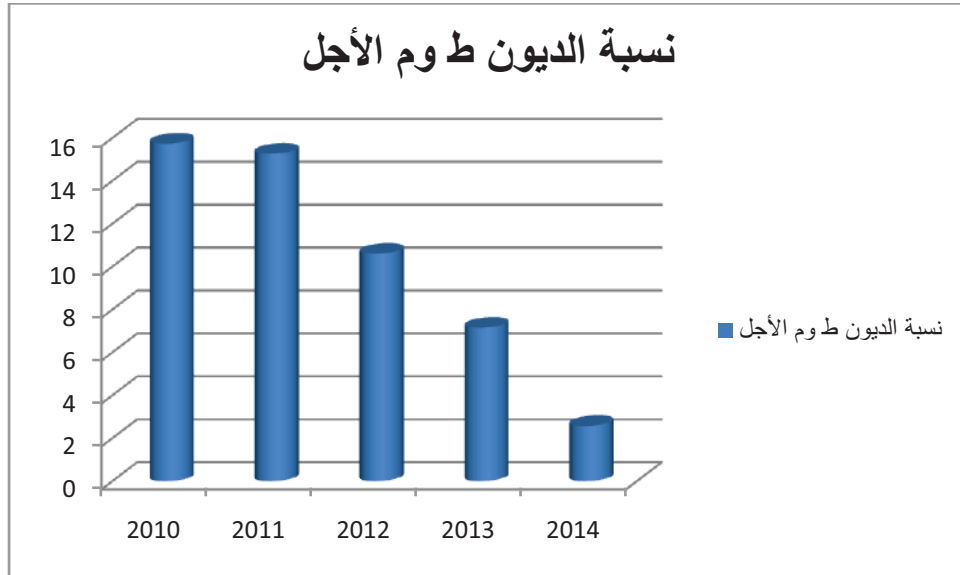


ب. نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل:

الجدول رقم (2-5): يمثل نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
9861849 383180152	21938937 306829790	29712761 280192900	34184595 224012995	33977108 215938783	ديون طويلة ومتوسطة الأجل إجمالي الخصوم
% 2.57	% 7.15	% 10.60	% 15.26	% 15.73	نسبة الديون ط وم الأجل

الشكل رقم (2-3): يمثل نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل

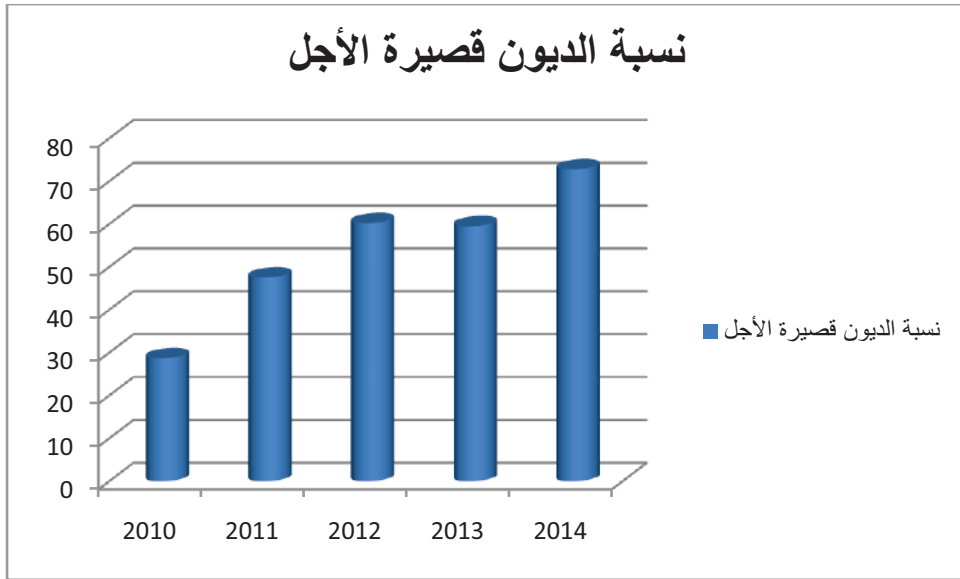


ج. نسبة الديون قصيرة الأجل:

الجدول رقم (2-6): يمثل نسبة الديون قصيرة الأجل

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
278955769 383180152	183878252 306829790	168782672 280192900	106508822 224012995	61955467 215938783	الديون قصيرة الأجل إجمالي الخصوم
% 72.80	% 59.52	% 60.23	% 47.54	% 28.69	نسبة الديون قصيرة الأجل

الشكل رقم (2-4): يمثل نسبة الديون قصيرة الأجل



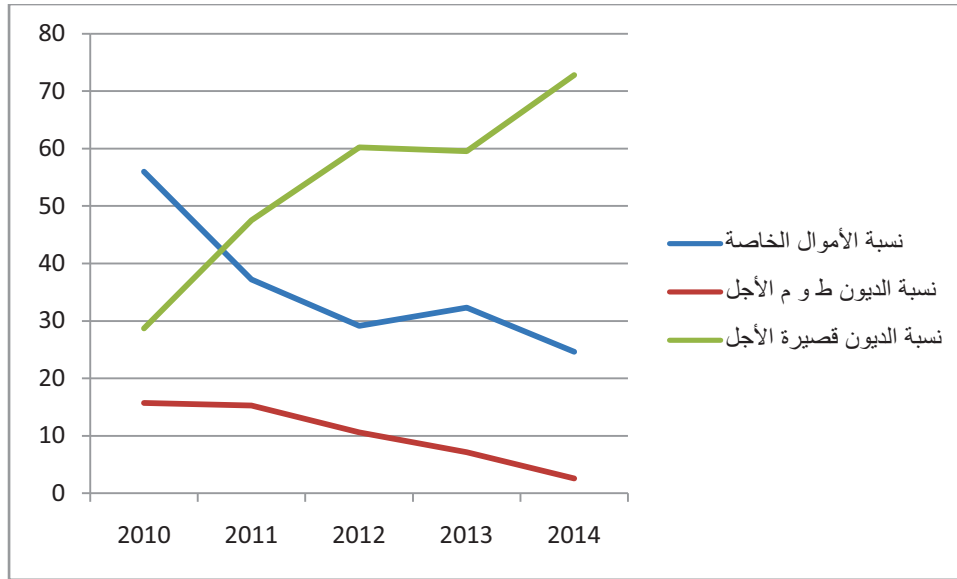
الجدول رقم (2-7): يمثل نسب هيكله الخصوم

السنوات	البيان				
2014	2013	2012	2011	2010	نسبة الأموال الخاصة
% 24.62	% 32.92	% 29.16	% 37.19	% 55.57	نسبة الديون طويلة الأجل
% 2.57	% 7.15	% 10.60	% 15.26	% 15.73	نسبة الديون قصيرة الأجل
% 72.80	% 59.52	% 60.23	% 47.54	% 28.69	

التحليل:

من خلال الجدول نرى أن المؤسسة في السنوات الأولى 2010 و 2011 كانت تعتمد على الأموال الخاصة والديون الطويلة ومتوسطة الأجل، بينما في السنوات 2012 ، 2013 ، و 2014 فقد صبت تركيزها على الديون قصيرة الأجل وبدأت تتباعد عن الإعتماد على الديون الطويلة الأجل والأموال الخاصة، حيث نجد أن نسبة الأموال الخاصة في سنة 2010 بلغت 55.97 % ، بينما سنة 2014 فقد بلغت 24.62 % ، ونفس الشيء بالنسبة للديون الطويلة الأجل، ففي سنة 2010 فقد بلغت 15.73 % وسنة 2014 فقد بلغت 2.57 % ، بينما نسبة الديون قصيرة الأجل فقد كانت 28.69 % سنة 2010 ، بينما سنة 2014 ، فقد ارتفعت إلى 72.80 %.

الشكل رقم (2-5): يمثل نسب هيكله الخصوم



ثانيا: التحليل الأفقي للنسب الهيكلية

أ.نسبة التمويل الدائم:

الجدول رقم (2-8): يمثل نسبة التمويل الدائم

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الأموال الدائمة		153983315	117504172	111410228	122951537	104224383
الأصول الثابتة		11721598	14544845	12240627	35983414	39994221
نسبة التمويل الدائم		% 13.13	% 08.07	% 09.10	% 03.43	% 02.60

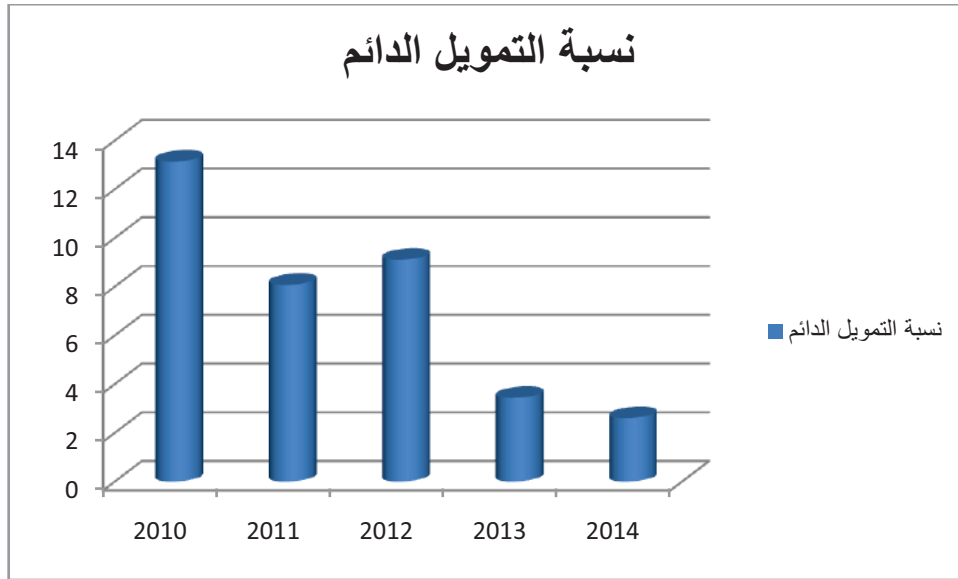
التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم كانت منخفضة، حيث تراوحت بين % 13.13 سنة 2010 لتصل

إلى % 2.60 سنة 2014، أي في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمس وهذا نتيجة لعدم تمكنها من تغطية الأصول

الثابتة بواسطة أموالها الدائمة.

الشكل رقم (2-6): يمثل نسبة التمويل الدائم



ب. نسبة التمويل الذاتي:

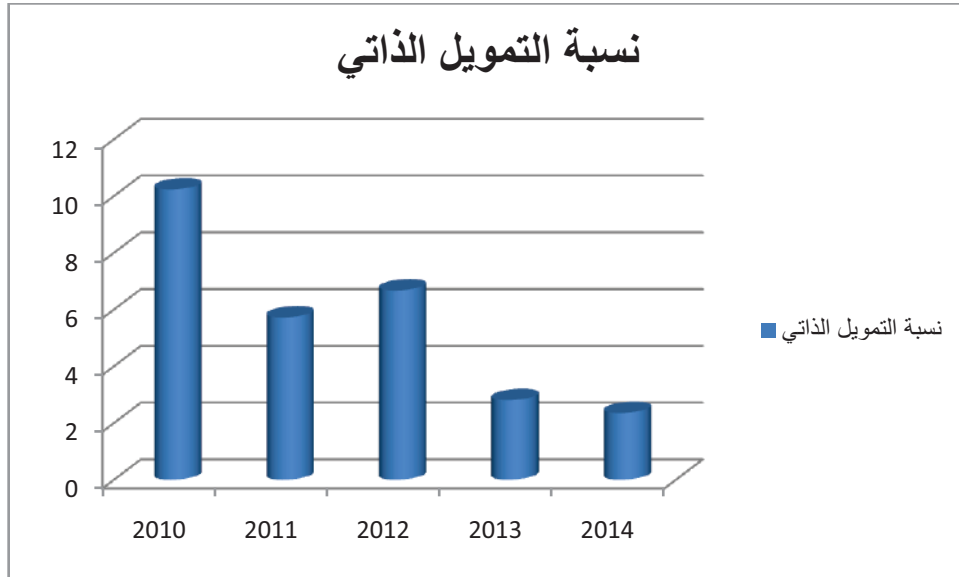
الجدول رقم (2-9): يمثل نسبة التمويل الذاتي

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
94362534	101012600	81697467	83319577	120006207	البيان
39994221	35983414	12240627	14544845	11721598	رأس المال الخاص
% 02.35	% 02.80	% 06.67	% 05.72	% 10.23	الأصول الثابتة
					نسبة التمويل الذاتي

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة نسبة التمويل الذاتي كانت منخفضة، حيث نجد أنها بلغت 10.23 % سنة 2010، وأصبحت تتناقص إلى أن وصلت 2.35 % سنة 2014، وهو ما يدل على أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة إلا نسبة ضئيلة، والباقي يمول عن طريق الديون.

الشكل رقم (2-7): يمثل نسبة التمويل الذاتي



ج. نسبة قابلية التسديد:

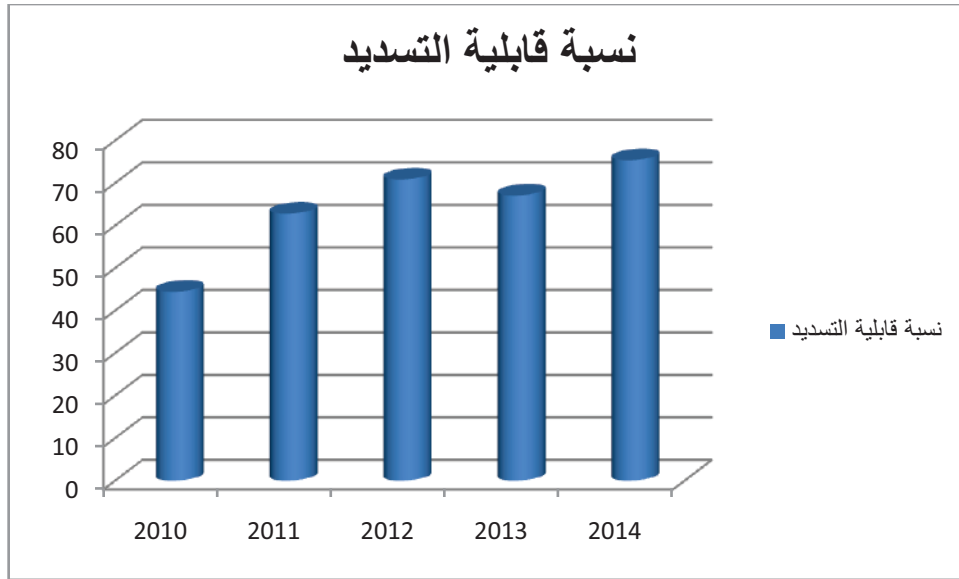
الجدول رقم (2-10): يمثل نسبة قابلية التسديد

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الديون		95932575	140693417	198495433	205817189	288817618
إجمالي الأصول		215938783	224012995	280192900	306829790	383180152
نسبة قابلية التسديد		% 44.42	% 62.80	% 70.84	% 67.07	% 75.37

التحليل:

من خلال الجدول نرى أن نسبة قابلية التسديد للمؤسسة كانت كبيرة، حيث بلغت سنة 2010 إلى 44.42 % وسنة 2011 إلى 62.80 % ، أما سنة 2012 فبلغت 70.84 % ثم 67.07 % سنة 2013 ، لتصل سنة 2014 إلى 75.37 %.

الشكل رقم (2-8): يمثل نسبة قابلية التسديد



د. نسبة الاستقلالية المالية:

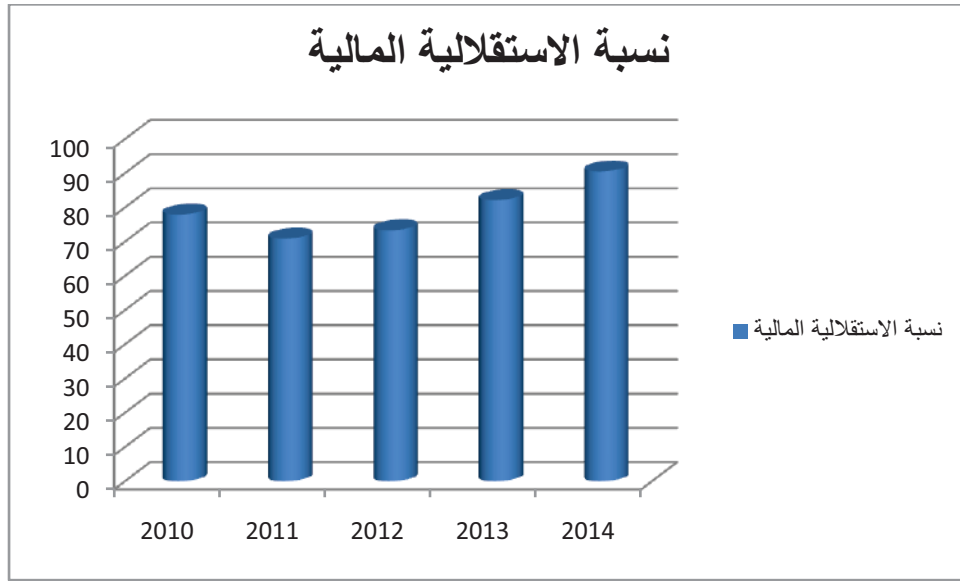
الجدول رقم (2-11): يمثل نسبة الاستقلالية المالية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
الأموال الخاصة	120006207	83319577	81697467	101012600	94362534	
الأموال الدائمة	153983315	117504172	111410228	122951537	104224383	
نسبة الاستقلالية المالية	% 77.93	% 70.90	% 73.33	% 82.15	% 90.53	

التحليل:

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة كانت مرتفعة خلال السنوات الخمس، وهي في تزايد مستمر، حيث بلغت 77.93 % سنة 2010 ، و 70.90 % سنة 2011 ، و 73.33 % سنة 2012 ، و 82.15 % سنة 2013 ، لتصل إلى 90.53 % سنة 2014 ، وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة.

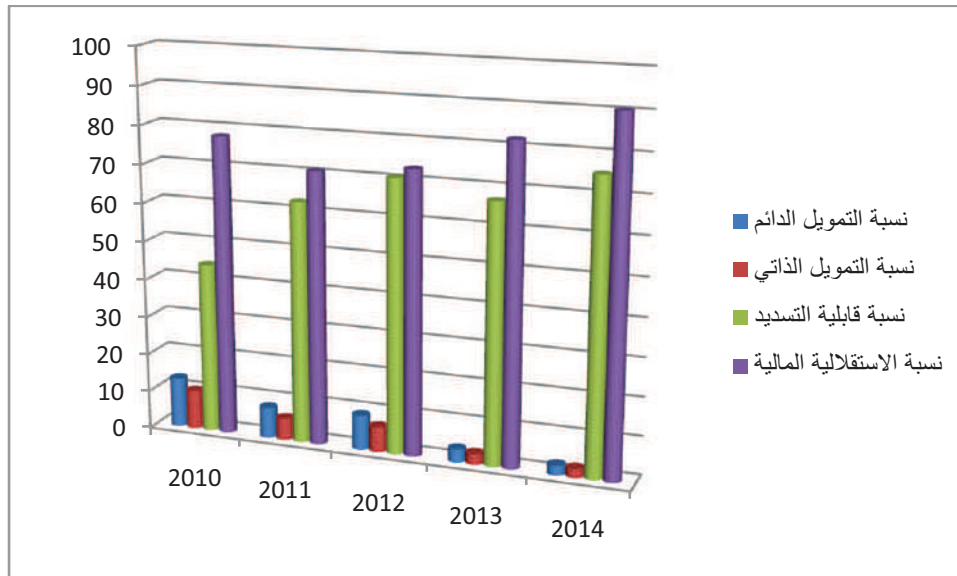
الشكل رقم (2-9): يمثل نسبة الاستقلالية المالية



الجدول رقم (2-12): يمثل النسب الهيكلية وفق التحليل الأفقي

السنوات	البيان	2010	2011	2012	2013	2014
	نسبة التمويل الدائم	% 13.13	% 08.07	% 09.10	% 03.43	% 02.60
	نسبة التمويل الذاتي	% 10.23	% 05.72	% 06.67	% 02.80	% 02.35
	نسبة قابلية التسديد	% 44.42	% 62.80	% 70.84	% 67.07	% 75.37
	نسبة الاستقلالية المالية	% 77.93	% 70.90	% 73.33	% 82.15	% 90.53

الشكل رقم (2-10): يمثل النسب الهيكلية وفق التحليل الأفقي



الفرع الثاني: دراسة مردودية المؤسسة وأثر الرفع المالي

أولاً: المردودية الاقتصادية

1. المردودية الاقتصادية الاجمالية

الجدول رقم (2-13): يمثل حساب المردودية الاقتصادية الإجمالية

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
26284360 383180152	8774369 306829790	39096309 280192900	-12365789 224012995	6537499 215938783	الفائض الإجمالي للاستغلال إجمالي الأصول
% 6.85	% 2.86	% 13.95	% - 5.52	% 3.02	المردودية الاقتصادية الإجمالية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية في سنة 2010 قدرت بـ 3.02 %، وفي سنة 2011 فقد كانت سالبة وانخفضت إلى - 5.52 %، أما في سنة 2012 فقد ارتفعت النسبة إلى 13.95 % وهذا راجع إلى ارتفاع كلا من الفائض الإجمالي للاستغلال والأصول، ليعود للانخفاض ليصل سنة 2013 إلى 2.86 %، ونسبة 6.85 % سنة 2014، وذلك بسبب انخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال وارتفاع إجمالي الأصول.

2. المردودية الاقتصادية الصافية

الجدول رقم (2-14): يمثل حساب المردودية الاقتصادية الصافية

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
28358998 383180152	11608716 306829790	32449910 280192900	-29386317 224012995	3471846 215938783	نتيجة الإستغلال إجمالي الأصول
% 7.40	% 3.78	% 11.58	% - 13.11	% 1.60	المردودية الاقتصادية الصافية

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية الصافية في سنة 2010 بلغت 1.60 %، وفي سنة 2011 كانت سالبة وقدرت بـ - 13.11 %، لترتفع سنة 2012 إلى 11.58 %، لتتخفف سنة 2013 إلى 3.78 %، وسنة 2014 إلى 7.40 %، وهذا راجع إلى ارتفاع إجمالي الأصول.

ثانياً: المردودية المالية

الجدول رقم (2-15): يمثل حساب المردودية المالية

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
28358998	11608716	32449910	-29386317	3471846	النتيجة الصافية
94362534	101012600	81697467	83319577	120006207	الأموال الخاصة
% 30.05	% 11.49	% 39.71	% - 35.26	% 2.89	المردودية المالية

التحليل:

من الجدول نلاحظ أن نسبة المردودية المالية بلغت 2.89 % سنة 2010، وفي سنة 2011 كانت سالبة وقدرت بـ - 35.26 %، لترتفع سنة 2012 إلى 39.71 %، لتعود للانخفاض سنة 2013 لتصل إلى 11.49 %، أما سنة 2014 فقد بلغت نسبة المردودية المالية إلى 30.05 %.

الشكل رقم (2-11): يمثل المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة



ثالثاً: أثر الرفع المالي

بعدها تم حساب كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، سنقوم بحساب أثر الرفع المالي والذي يساوي بدوره المردودية المالية مطروحا منه المردودية الاقتصادية.

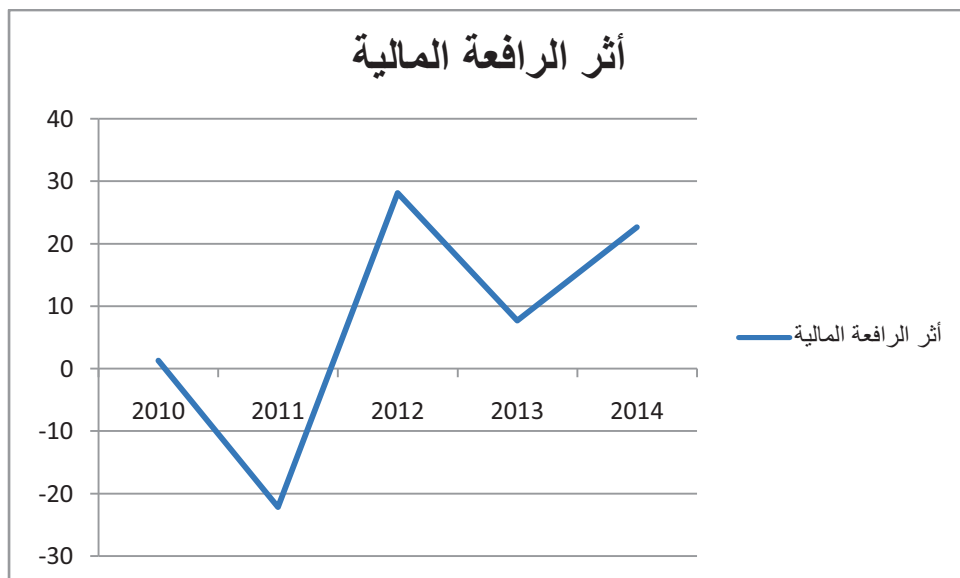
الجدول رقم (2-16): يمثل حساب أثر الرافعة المالية

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المردودية المالية		2.89 %	- 35.26 %	39.71 %	11.49 %	30.05 %
المردودية الاقتصادية		1.60 %	- 13.11 %	11.58 %	3.78 %	7.40 %
أثر الرافعة المالية		1.29 %	- 22.15 %	28.13 %	7.71 %	22.65 %

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن أثر الرفع المالي في سنة 2010 قدر بـ 1.29 %، وفي سنة 2012 كان 28.13 %، وسنة 2013 بلغ 7.71 %، أما سنة 2014 فوصل إلى 22.65 %، حيث كان الأثر موجبا في السنوات 2010، 2012، 2013، 2014، وهذا يعني أن ديون المؤسسة عادت عليها بالإيجاب في مردوديتها، بينما في سنة 2011 فقد كانت نسبة أثر الرفع المالي سالبة.

الشكل رقم (2-12): يمثل أثر الرافعة المالية



المطلب الثاني: مناقشة النتائج

من خلال ما تم عرضه في المطلب الأول من المبحث الثاني والذي خصص لعرض وتحليل النتائج، سيتم في هذا المطلب مناقشة هذه النتائج حسب ما تم عرضه والتوصل إليه كما يلي:

إن شركة صيانة وخدمات السيارات - المديرية الجهوية للجنوب بورقلة اعتمدت وركزت على الديون خاصة قصيرة الأجل منها بنسبة أكبر مقارنة بأموالها الخاصة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، أي لجأت إلى الاستدانة لتغطية نشاطاتها، كما هو موضح في الشكل (2-5)، حيث لم تستطع الاعتماد على أموالها الخاصة، أي ليست لها القدرة على تمويل ذاتها، ودليل ذلك نسب القدرة على التمويل الذاتي التي كانت منخفضة جدا، أي أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة إلا نسبة ضئيلة، والباقي يمول عن طريق الديون. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة قابلية التسديد، ونسبة الاستقلالية المالية خاصة في الثلاث سنوات الأخيرة من سنوات الدراسة، مقارنة بنسب كل من التمويل الدائم، والتمويل الذاتي، كما هو موضح في الشكل (2-10)، وهذا راجع إلى ارتفاع مجموع الديون، خاصة قصيرة الأجل منها، مقارنة بإجمالي الأصول.

كما أن نسبة المردودية الاقتصادية كانت ضعيفة مقارنة بنسبة المردودية المالية وهو ما يدل على أن المؤسسة قد حققت نتيجة صافية مرتفعة نوعا ما خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن أثر الرفع المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة (2010-2014) كانت مرتفعة هي الأخرى نوعا ما خاصة في السنوات الأخيرة 2012 ، 2013 ، 2014 وهذا ناتج عن ارتفاع المردودية المالية للمؤسسة خلال هذه السنوات، وهو ما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة بصفة عامة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل والذي خصص للدراسة الميدانية حول تقييم الأداء المالي باستخدام أثر الرفع المالي في شركة صيانة وخدمات السيارات – المديرية الجهوية للجنوب بورقلة، في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014، حيث تم إسقاط المعارف النظرية على أرض الواقع العملي، فقد تم عرض الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة في المبحث الأول، أين تم إبراز عينة الدراسة وطرق جمع المعطيات وتلخيصها، بالإضافة إلى أهم الأدوات والبرامج المستعملة في هاته الدراسة. أما المبحث الثاني، فقد خصص لتحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال المبحث الأول. فقد تبين لنا أن الشركة محل الدراسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل أكثر من غيرها وبنسبة أكبر من اعتمادها على أموالها الخاصة، بالإضافة إلى أن المردودية الاقتصادية كانت ضعيفة جدا مما أثرت على الرافعة المالية لها.

تكتسي عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات أهمية بالغة خاصة الإقتصادية منها، حيث تعتبر من أهم المواضيع الحساسة ونقطة دراسة معمقة في معظم المؤسسات، إذ تعد من الأولويات التي يعطيها المديرون الماليون خاصة كل اهتمامهم وانشغالهم وبالتالي فإذا أرادت المؤسسة وضع سياسة ذات نجاعة وفعالية فعليها أن ترتقي بأدائها المالي إلى مستويات أكبر فالأهداف المختلفة للمؤسسات تتطلب لبلوغها تقييم أدائها المالي عن طريق أنشطتها المالية المختلفة.

من هنا ومن خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي باستخدام أثر الرفع المالي، والتي خصصت لدراسة حالة شركة صيانة وخدمات السيارات – المديرية الجهوية للجنوب بورقلة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، تبين أن تقييم الأداء المالي مهم جدا وله دور كبير في اتخاذ القرارات الرشيدة والصحيحة لتحقيق أهداف الشركة والاستمرار في نشاطاتها المختلفة، كما أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يكون بإحدى مؤشرات التحليل المالي والتي نجد من بينها أثر الرفع المالي، والذي هو موضوع دراستنا.

ومن خلال دراستنا كذلك، فقد تبين أن هناك علاقة بين عملية تقييم الأداء المالي والرفع المالي، هذه الأخيرة والتي تعتبر من أهم التقنيات الحديثة لمعرفة وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

نتائج البحث:

ومن خلال دراستنا، وما تم عرضه فيما سبق نجد:

إن تقييم الأداء المالي يعمل على تحديد قياس الأنشطة المالية ومقارنتها بالأهداف المسطرة، بالإضافة إلى أنها تعتبر عاملا يمكن من خلاله معرفة إذا ما كانت المؤسسة تسير في المسار الصحيح أو تعاني من صعوبات ومشاكل، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

إن الأداء المالي يتأثر بالرفع المالي كما توصلنا إليه، والذي يعتبر عاملا مساعدا في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، أي كلما انخفضت أو ارتفعت نسبة الرفع المالي، كلما أثرت سلبا أو إيجابا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

بناء على ما سبق ذكره بما تعلق بتقييم الأداء المالي باستخدام أثر الرفع المالي من شقيه، واستخلاص النتائج، فإنه يمكن تقديم جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة الاهتمام والتركيز على عملية تقييم الأداء المالي، نظرا لأهميتها الكبيرة.
- من أجل زيادة فعالية تأثير الرافعة المالية على قيمة المنشأة في هذه الشركات فإنه يتعين عليها الاعتماد على مصادر التمويل طويل الأجل (قروض طويلة الأجل) وتوظيفها بشكل يؤدي إلى زيادة المتدفقات النقدية.
- عدم الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل قصيرة الأجل لان ذلك يعمل على زيادة الالتزامات قصيرة الأجل وبالتالي ظهور صافي رقم رأس المال العامل بقيمة سالبة.

آفاق الدراسة:

رغم طرح كل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا أنه مازالت هناك بعض النقاط الغامضة التي يمكن معالجتها في بحوث أخرى ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها تستحق الدراسة في أبحاث مستقبلية:

- تقييم الأداء المالي باستخدام الرافعة التشغيلية ؟
- تقييم الأداء المالي باستخدام القدرة على التمويل الذاتي ؟
- أثر الرافعة المالية على قيمة المؤسسة ؟
- تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ؟

أولا : المراجع باللغة العربية

I. الكتب

- 1 - جمال الدين مرسي ، أحمد عبد الله اللحلح ، الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007 .
- 2 - مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .
- 3 - مجيد كرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر ، عمان ، 2007 .
- 4 - مفلح عقل ، مقدمة في الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2009 .
- 5 - منير ابراهيم هندي ، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر) ، الطبعة الخامسة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 .
- 6 - ناصر داودي عبدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 .
- 7 - عاطف وليم اندراوس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 .

II. البحوث الجامعية

- 1 - إيمان بن عزوز ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات الرفع ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010 .
- 2 - سهام محمد الأغا ، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2005 .
- 3 - من عمارة نور الدين ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010 .
- 4 - من دومة سماح ، أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2015 .
- 5 - تير زغود ، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2009 .
- 6 - ثروة محمد أحمد شعلان الأغبري ، أثر الرافعة المالية على الأداء المالي لشركات الصناعات الغذائية اليمنية ، رسالة ماجستير ، جامعة صنعاء ، اليمن ، 2002 .

- 7 -حجاج فتحية ، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2014 .
- 8 -دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج إنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007 .
- 9 -مشعل جهز المطيري ، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الكويت ، 2011 .
- 10 - عباز مريم ، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012 .

III. الملتيقيات

- 1 -دادن عبد الغني وآخرون ، دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كاستراتيجية للنمو الداخلي ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، المعهد الاسلامي ، 25-28 ماي 2003 .

IV. المجلات

- 1 -دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، العدد الرابع ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2006 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Fayçal Bennouna Louridi , Evaluation De La performance Financière Et Environnement ement Responsables Américains , Magistère , université du Québec à Montreal, 2008 .
- 2- Aminata Fall , Evaluation de la performance Financière d'une entreprise : cas de La SAR , Master , centre africain d'étude supérieures en gestion , 2014 .

A C T I F	Note	N Montant Brut	N Amort./ Provis.	N Montant Net	N-1 Montant Net
ACTIF NON COURANT					
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		425 000	400 000	25 000	48 333
Immobilisations corporelles		120 143 666	117 089 345	3 054 321	1 194 554
Immobilisations mises en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financieres		8 642 277		8 642 277	148 000
Titres mis en equivalence					
Autres participations&creances rattachees					
Autres titres immobilises					
Prets & autres actifs financiers non courants		148 000		148 000	148 000
Impots differes actif		8 494 277		8 494 277	
TOTAL ACTIF NON COURANT		129 210 943	117 489 345	11 721 598	1 390 887
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		11 061 888		11 061 888	11 028 133
Creances et emploi assimiles		128 546 678	8 165 829	120 380 850	117 759 161
Clients		105 103 619	5 882 024	99 221 595	96 235 601
Autres debiteurs		8 281 879	2 283 805	5 998 074	6 143 974
Impôts		5 186 317		5 186 317	5 404 722
Autres actifs courants		9 974 864		9 974 864	9 974 864
Disponibilites et assimiles		72 774 447		72 774 447	191 415 907
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie courant		72 774 447		72 774 447	191 415 907
TOTAL ACTIF COURANT		212 383 014	8 165 829	204 217 185	320 203 201
TOTAL GENERAL ACTIF		341 593 956	125 655 173	215 938 783	321 594 088

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou compte de l'exploitant)			
Capital souscrit non appele			
Primes et reserves (Reserves consolidees)			
Ecarts de reevaluation			
Ecart d'equivalence			
Resultat net - (Resultat net part du groupe)		3 474 022	35 686 186
Autres capitaux propres - report à nouveau		- 25 212 452	
Comptes de liaison		141 744 637	235 666 015
Assainissement des filiales par capitalisation			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		120 006 207	271 352 202
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impôts (differes et provisionnes)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilises d'avance		33 977 108	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		33 977 108	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		31 472 187	18 573 733
Impôts		19 406 776	18 572 227
Autres dettes		11 076 504	13 095 926
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		61 955 467	50 241 887
TOTAL GENERAL PASSIF		215 938 783	321 594 088

DESIGNATION DES COMPTES	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes		165 389 751	173 529 922
Variation stocks produits finis et en cours		2 542 238	
Production immobilisee			
Subventions d'exploitation			
I- Production de l'exercice		167 931 989	173 529 922
Achats consommés		29 251 968	30 249 469
Services extérieurs et autres consommations		54 699 619	61 456 884
II- Consommation de l'exercice		83 951 588	91 706 353
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION(I-II)		83 980 401	81 823 569
Charges de personnel (A)		73 491 565	60 250 447
Impôts,taxes et versements assimilés		3 951 337	4 160 736
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		6 537 499	17 412 385
Autres produits opérationnels		9 179 616	73 271 023
Autres charges opérationnelles		7 264 696	34 079 620
Dotations aux amortissements et aux provisions		11 629 670	13 909 818
Reprises sur amortissements et provisions		10 734 038	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		7 556 787	42 693 970
Produits financiers			
Charges financières		4 175 067	7 000 520
VI- RESULTAT FINANCIER		- 4 175 067	- 7 000 520
VII- RESULTAT AVANT IMPOTS (V+VI)		3 381 720	35 693 450
Impôts exigibles sur résultats			
Impôts différés (Variations)		90 127	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		187 845 643	246 800 946
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		184 373 796	211 107 495
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 471 846	35 693 450
Elements extraordinaires (Produits)			
Elements extraordinaires (Charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 471 846	35 693 450

A C T I F	Note	N Montant Brut	N Amort./ Provis.	N Montant Net	N-1 Montant Net
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		605 000	431 000	174 000	25 000
Immobilisations corporelles		113 454 533	109 088 476	4 366 057	3 054 321
Immobilisations mises en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financieres		10 004 788		10 004 788	8 642 277
Titres mis en equivalence					
Autres participations&creances rattachees					
Autres titres immobilises					
Prets & autres actifs financiers non courants		148 000		148 000	148 000
Impots differes actif		9 856 788		9 856 788	8 494 277
TOTAL ACTIF NON COURANT		124 064 321	109 519 476	14 544 845	11 721 598
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		10 373 563	4 814 052	5 559 512	11 061 888
Creances et emploi assimiles		150 575 484	8 165 829	142 409 655	120 380 850
Clients		127 913 840	5 882 024	122 031 816	99 221 595
Autres debiturs		8 867 852	2 283 805	6 584 047	5 998 074
Impôts		13 791 392		13 791 392	5 186 317
Autres actifs courants		2 400		2 400	9 974 864
Disponibilites et assimiles		61 498 983		61 498 983	72 774 447
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie courant		61 498 983		61 498 983	72 774 447
TOTAL ACTIF COURANT		222 448 030	12 979 880	209 468 150	204 217 185
TOTAL GENERAL ACTIF		346 512 351	122 499 356	224 012 995	215 938 783

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou compte de l'exploitant)			
Capital souscrit non appele			
Primes et reserves (Reserves consolidees)			
Ecart de reevaluation			
Ecart d'equivalence			
Resultat net - (Resultat net part du groupe)		- 29 301 961	3 474 022
Autres capitaux propres - report à nouveau		- 23 073 115	- 25 212 452
Comptes de liaison		135 694 653	141 744 637
Assainissement des filiales par capitalisation			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		83 319 577	120 006 207
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impôts (differes et provisionnes)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilises d'avance		34 184 595	33 977 108
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		34 184 595	33 977 108
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		64 209 326	31 472 187
Impôts		27 104 569	19 406 776
Autres dettes		15 194 927	11 076 504
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		106 508 822	61 955 467
TOTAL GENERAL PASSIF		224 012 995	215 938 783

DESIGNATION DES COMPTES	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes		233 538 667	165 389 751
Variation stocks produits finis et en cours		- 2 542 238	2 542 238
Production immobilisee			
Subventions d'exploitation			
I- Production de l'exercice		230 996 429	167 931 989
Achats consommés		44 740 860	29 251 968
Services exterieurs et autres consommations		91 249 205	54 699 619
II- Consommation de l'exercice		135 990 065	83 951 588
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION(I-II)		95 006 364	83 980 401
Charges de personnel (A)		103 236 758	73 491 565
Impots,taxes et versements assimilés		4 135 395	3 951 337
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 12 365 789	6 537 499
Autres produits opérationnels		4 641 909	9 179 616
Autres charges operationnelles		16 814 504	7 264 696
Dotations aux amortissements et aux provisions		16 479 081	11 629 670
Reprises sur amortissements et provisions		10 268 637	10 734 038
V- RESULTAT OPERATIONNEL		- 30 748 827	7 556 787
Produits financiers			
Charges financieres			4 175 067
VI- RESULTAT FINANCIER			- 4 175 067
VII- RESULTAT AVANT IMPOTS (V+VI)		- 30 748 827	3 381 720
Impots exigibles sur resultats			
Impots differes (Variations)		1 362 511	90 127
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		245 906 975	187 845 643
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		275 293 292	184 373 796
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 29 386 317	3 471 846
Elements extraordinaires (Produits)			
Elements extraordinaires (Charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 29 386 317	3 471 846

A C T I F	Note	N Montant Brut	N Amort./ Provis.	N Montant Net	N-1 Montant Net
ACTIF NON COURANT					
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		605 000	477 000	128 000	174 000
Immobilisations corporelles		119 414 161	115 553 956	3 860 206	4 366 057
Immobilisations mises en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financieres		8 252 421		8 252 421	10 004 788
Titres mis en equivalence					
Autres participations&creances rattachees					
Autres titres immobilises					
Prets & autres actifs financiers non courants		148 000		148 000	148 000
Impots differes actif		8 104 421		8 104 421	9 856 788
TOTAL ACTIF NON COURANT		128 271 583	116 030 956	12 240 627	14 544 845
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		18 565 392	4 431 012	14 134 380	5 559 512
Creances et emploi assimiles		226 050 413	8 165 829	217 884 584	142 409 655
Clients		190 833 253	5 882 024	184 951 229	122 031 816
Autres debiteurs		8 916 492	2 283 805	6 632 687	6 584 047
Impôts		26 298 268		26 298 268	13 791 392
Autres actifs courants		2 400		2 400	2 400
Disponibilites et assimiles		35 933 309		35 933 309	61 498 983
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie courant		35 933 309		35 933 309	61 498 983
TOTAL ACTIF COURANT		280 549 114	12 596 841	267 952 273	209 468 150
TOTAL GENERAL ACTIF					
		408 820 697	128 627 797	280 192 900	224 012 995

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou compte de l'exploitant)			
Capital souscrit non appele			
Primes et reserves (Reserves consolidees)			
Ecarts de reevaluation			
Ecart d'equivalence			
Resultat net - (Resultat net part du groupe)		32 464 506	- 29 301 961
Autres capitaux propres - report à nouveau		- 52 375 076	- 23 073 115
Comptes de liaison		101 608 037	135 694 653
Assainissement des filiales par capitalisation			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		81 697 467	83 319 577
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impôts (differes et provisionnes)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilises d'avance		29 712 761	34 184 595
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		29 712 761	34 184 595
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		145 798 114	64 209 326
Impôts		10 037 445	27 104 569
Autres dettes		12 947 113	15 194 927
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		168 782 672	106 508 822
TOTAL GENERAL PASSIF		280 192 900	224 012 995

DESIGNATION DES COMPTES	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes		343 676 812	233 538 667
Variation stocks produits finis et en cours		5 350 507	- 2 542 238
Production immobilisee			
Subventions d'exploitation			
I- Production de l'exercice		349 027 319	230 996 429
Achats consommés		41 452 825	44 740 860
Services extérieurs et autres consommations		150 738 113	91 249 205
II- Consommation de l'exercice		192 190 938	135 990 065
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION(I-II)		156 836 382	95 006 364
Charges de personnel (A)		116 435 676	103 236 758
Impôts,taxes et versements assimilés		1 304 396	4 135 395
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		39 096 309	- 12 365 789
Autres produits opérationnels		7 688 448	4 641 909
Autres charges opérationnelles		15 948 439	16 814 504
Dotations aux amortissements et aux provisions		15 508 007	16 479 081
Reprises sur amortissements et provisions		18 873 965	10 268 637
V- RESULTAT OPERATIONNEL		34 202 277	- 30 748 827
Produits financiers			
Charges financières			
VI- RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT AVANT IMPOTS (V+VI)		34 202 277	- 30 748 827
Impôts exigibles sur résultats			
Impôts différés (Variations)		- 1 752 366	1 362 511
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		375 589 733	245 906 975
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		343 139 822	275 293 292
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		32 449 910	- 29 386 317
Elements extraordinaires (Produits)			
Elements extraordinaires (Charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		32 449 910	- 29 386 317

A C T I F	Note	N Montant Brut	N Amort./ Provis.	N Montant Net	N-1 Montant Net
ACTIF NON COURANT					
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		939 250	584 850	354 400	128 000
Immobilisations corporelles		149 239 322	119 390 796	29 848 526	3 860 206
Immobilisations mises en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financieres		5 780 488		5 780 488	8 252 421
Titres mis en equivalence					
Autres participations&creances rattachees					
Autres titres immobilises					
Prets & autres actifs financiers non courants		148 000		148 000	148 000
Impots differes actif		5 632 488		5 632 488	8 104 421
TOTAL ACTIF NON COURANT		155 959 059	119 975 646	35 983 414	12 240 627
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		22 680 264	422 803	22 257 461	14 134 380
Creances et emploi assimiles		245 193 334	8 165 829	237 027 505	217 884 584
Clients		191 977 613	5 882 024	186 095 589	184 951 229
Autres debiteurs		8 853 837	2 283 805	6 570 032	6 632 687
Impôts		44 359 485		44 359 485	26 298 268
Autres actifs courants		2 400		2 400	2 400
Disponibilites et assimiles		11 561 409		11 561 409	35 933 309
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie courant		11 561 409		11 561 409	35 933 309
TOTAL ACTIF COURANT		279 435 007	8 588 632	270 846 376	267 952 273
TOTAL GENERAL ACTIF		435 394 067	128 564 277	306 829 790	280 192 900

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou compte de l'exploitant)			
Capital souscrit non appele			
Primes et reserves (Reserves consolidees)			
Ecart de reevaluation			
Ecart d'equivalence			
Resultat net - (Resultat net part du groupe)		11 591 406	32 464 506
Autres capitaux propres - report à nouveau		- 23 073 115	- 52 375 076
Comptes de liaison		112 494 309	101 608 037
Assainissement des filiales par capitalisation			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		101 012 600	81 697 467
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impôts (differes et provisionnes)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilises d'avance		21 938 937	29 712 761
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		21 938 937	29 712 761
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		166 431 400	145 798 114
Impôts		8 916 965	10 037 445
Autres dettes		8 529 887	12 947 113
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		183 878 252	168 782 672
TOTAL GENERAL PASSIF		306 829 790	280 192 900

DESIGNATION DES COMPTES	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes		319 800 279	343 676 812
Variation stocks produits finis et en cours		7 186 902	5 350 507
Production immobilisee			
Subventions d'exploitation			
I- Production de l'exercice		326 987 181	349 027 319
Achats consommés		46 344 011	41 452 825
Services extérieurs et autres consommations		185 247 376	150 738 113
II- Consommation de l'exercice		231 591 387	192 190 938
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION(I-II)		95 395 795	156 836 382
Charges de personnel (A)		83 886 380	116 435 676
Impôts,taxes et versements assimilés		2 735 046	1 304 396
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		8 774 369	39 096 309
Autres produits opérationnels		5 952 479	7 688 448
Autres charges operationnelles		8 483 541	15 948 439
Dotations aux amortissements et aux provisions		3 944 690	15 508 007
Reprises sur amortissements et provisions		11 782 033	18 873 965
V- RESULTAT OPERATIONNEL		14 080 649	34 202 277
Produits financiers			
Charges financieres			
VI- RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT AVANT IMPOTS (V+VI)		14 080 649	34 202 277
Impôts exigibles sur resultats			
Impôts differes (Variations)		- 2 471 934	- 1 752 366
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		344 721 693	375 589 733
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		333 112 978	343 139 822
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 608 716	32 449 910
Elements extraordinaires (Produits)			
Elements extraordinaires (Charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		11 608 716	32 449 910

A C T I F	Note	N Montant Brut	N Amort./ Provis.	N Montant Net	N-1 Montant Net
ACTIF NON COURANT					
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		939 250	687 700	251 550	354 400
Immobilisations corporelles		122 895 422	86 420 477	36 474 945	29 848 526
Immobilisations mises en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financieres		3 267 725		3 267 725	5 780 488
Titres mis en equivalence					
Autres participations&creances rattachees					
Autres titres immobilises					
Prets & autres actifs financiers non courants		148 000		148 000	148 000
Impots differes actif		3 119 725		3 119 725	5 632 488
TOTAL ACTIF NON COURANT		127 102 398	87 108 177	39 994 221	35 983 414
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		19 095 567	295 960	18 799 606	22 257 461
Creances et emploi assimiles		300 839 563	8 165 829	292 673 735	237 027 505
Clients		228 774 432	5 882 024	222 892 408	186 095 589
Autres debiteurs		8 777 052	2 283 805	6 493 247	6 570 032
Impôts		63 288 079		63 288 079	44 359 485
Autres actifs courants					2 400
Disponibilites et assimiles		31 712 590		31 712 590	11 561 409
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie courant		31 712 590		31 712 590	11 561 409
TOTAL ACTIF COURANT		351 647 720	8 461 789	343 185 931	270 846 376
TOTAL GENERAL ACTIF		478 750 118	95 569 966	383 180 152	306 829 790

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou compte de l'exploitant)			
Capital souscrit non appele			
Primes et reserves (Reserves consolidees)			
Ecarts de reevaluation			
Ecart d'equivalence			
Resultat net - (Resultat net part du groupe)		28 562 100	11 591 406
Autres capitaux propres - report à nouveau		- 23 073 115	- 23 073 115
Comptes de liaison		88 873 549	112 494 309
Assainissement des filiales par capitalisation			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		94 362 534	101 012 600
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impôts (differes et provisionnes)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilises d'avance		9 861 849	21 938 937
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		9 861 849	21 938 937
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		255 112 476	166 431 400
Impôts		12 794 896	8 916 965
Autres dettes		11 048 397	8 529 887
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		278 955 769	183 878 252
TOTAL GENERAL PASSIF		383 180 152	306 829 790

DESIGNATION DES COMPTES	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes		408 023 472	319 800 279
Variation stocks produits finis et en cours		1 496 974	7 186 902
Production immobilisee			
Subventions d'exploitation			
I- Production de l'exercice		409 520 445	326 987 181
Achats consommés		55 974 332	46 344 011
Services extérieurs et autres consommations		256 447 022	185 247 376
II- Consommation de l'exercice		312 421 354	231 591 387
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION(I-II)		97 099 092	95 395 795
Charges de personnel (A)		69 184 226	83 886 380
Impôts,taxes et versements assimilés		1 630 505	2 735 046
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		26 284 360	8 774 369
Autres produits opérationnels		2 068 364	5 952 479
Autres charges opérationnelles		1 603 190	8 483 541
Dotations aux amortissements et aux provisions		7 954 863	3 944 690
Reprises sur amortissements et provisions		12 077 089	11 782 033
V- RESULTAT OPERATIONNEL		30 871 761	14 080 649
Produits financiers			
Charges financières			
VI- RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT AVANT IMPOTS (V+VI)		30 871 761	14 080 649
Impôts exigibles sur résultats			
Impôts différés (Variations)		- 2 512 762	- 2 471 934
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		423 665 898	344 721 693
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		395 306 900	333 112 978
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28 358 998	11 608 716
Elements extraordinaires (Produits)			
Elements extraordinaires (Charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28 358 998	11 608 716

الفهرس

الصفحة	الفهرس
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الجانب النظري
2	مقدمة الفصل الأول
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
3	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
3	الفرع 1: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
4	الفرع 2: المصادر الرئيسية للبيانات والمعلومات والإحصائيات اللازمة لتقييم الأداء المالي
5	الفرع 3: أهم نسب تقييم الأداء المالي
8	المطلب الثاني: الرافعة المالية أو الرفع المالي
8	الفرع 1: مفهوم الرفع المالي
9	الفرع 2: أثر الرفع المالي والصياغة الرياضية له
11	الفرع 3: تحليل أثر الرافعة المالية
12	الفرع 4: الإنتقادات الموجهة لأثر الرفع المالي
13	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
13	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
13	الفرع 1 : عرض الدراسات السابقة باللغة العربية
14	الفرع 2 : موقع دراستنا من الدراسات باللغة العربية
15	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
15	الفرع 1 : عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
16	الفرع 2 : موقع دراستنا من الدراسات باللغة الأجنبية

17	خاتمة الفصل الأول
18	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
19	مقدمة الفصل الثاني
20	المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة
20	المطلب الأول: الطرق المتبعة في الدراسة
20	الفرع 1: عينة الدراسة
20	الفرع 2: متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعلومات
21	الفرع 3: تلخيص المعطيات المجمعة
21	المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة
21	الفرع 1: الأدوات المستخدمة
22	الفرع 2: البرامج المستخدمة
22	المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج
22	المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج
22	الفرع 1: دراسة نسب الهيكل المالي للمؤسسة
32	الفرع 2: دراسة مردودية المؤسسة وأثر الرفع المالي
35	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
36	خاتمة الفصل الثاني
37	الخاتمة
40	قائمة المصادر والمراجع
43	الملاحق
59	الفهرس